**إستمارة المشاركة:**

**الاسم الكامل: بوكرة كميلية**

**الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة أ**

**الوظيفة الحالية: أستاذة جامعية**

**مؤسسة الانتماء: جامعة أم البواقي**

**الهاتف: 06.97.99.06.85**

**الاسم الكامل: عاتي لامية**

**الرتبة العلمية: أستاذة تعليم عالي**

**الوظيفة الحالية: أستاذة جامعية**

**مؤسسة الانتماء: جامعة أم البواقي**

**المصرفية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الناشئة**

**دراسة حالة بنك البركة**

**د/ بوكرة كميلية أ.د/ عاتي لامية**

**جامعة أم البواقي جامعة أم البواقي**

**ملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة المصرفية الإسلامية بأشكالها سواء البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئ، حيث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في توضيح أهم أشكال المصرفية الإسلامية في الجزائر ومدى انتشارها، مع القيام بدراسة حالة بنك البركة وأهم الصيغ التي يتيحها للمؤسسات المصغرة والناشئة للحصول على التمويل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من تعدد الصيغ التي يتيحها البنك إلا أن حجمها يتباين من صيغة إلى أخرى وترتكز على صيغ المداينة والمرابحة، فيما تبقى مساهمة صيغة المشاركة جد محدودة.

**الكلمات المفتاحية: المصرفية الإسلامية، المؤسسات المصغرة، المؤسسات الناشئة، بنك البركة.**

**summary**

This study aimed to clarify the contribution of Islamic banking in its forms, whether Islamic banks or Islamic windows, in financing emerging institutions. We followed the descriptive and analytical approach in clarifying the most important forms of Islamic banking in Algeria and the extent of its spread, while conducting a case study of Al Baraka Bank and the most important formulas that it provides for small and emerging institutions to obtain On financing, this study concluded that despite the multiple formulas offered by the bank, their size varies from one formula to another and is based on the debt and Murabaha formulas, while the contribution of the Musharaka formula remains very limited.

**Keywords: Islamic banking, small institutions, emerging institutions, Al Baraka Bank.**

**مقدمة**

نظرا لقلة التعامل مع البنوك التقليدية وضعف جذب الأموال التي اتجهت إلى القطاع غير الرسمي كان لابد من البحث عن السبيل الذي يشجع المتعاملين على توظيف أموالهم مع البنك، وكذلك تشجيع المتعاملين على طلب التمويل البنكي لهذا تبنت الجزائر التوجه نحو المصرفية الإسلامية، ورغم أن التجربة بدأت منذ 1991 من خلال منح الاعتماد لبنك البركة الجزائري إلا أن توسيع هذا النشاط تأخر لغاية سنة 2008 بإضافة بنك آخر هو بنك السلام ومنذ ذلك الحين والصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تعتمد على هذين البنكين فقط، وتم التوجه لفتح النوافذ الإسلامية سنة 2020 من خلال النظام 20/02.

من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة والمتمثلة في:

**ما مدى مساهمة المصرفية الإسلامية في تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة؟ وما وضعية بنك البركة حيال ذلك؟**

**1. أشكال المصرفية الإسلامية في الجزائر**

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى الغربية قامت بفتح المجال للمصرفية الإسلامية، لتكون جزءا من نظامها المصرفي منذ سنة صدور قانون النقد والقرض 90-10، الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر.أين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى.

ولكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008**، و**يتعلق الأمر هنا بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأس مال مختلط (عام، خاص)، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، فلبنك البركة الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات وذلك بموافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، ثم بعد ذلك بسنوات تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو مصرف السلام الجزائر، والذي باشر عمله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي ينضم للسوق المصرفية الجزائرية تم افتتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008، حيث لم يقم بنك الجزائر باعتماد البنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات.

إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية لبعض البنوك التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في نفس الوقت الذي تقدم فيه خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج AGB التابع لشركة المشاريع الكويت القابضة الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه.

**1.1. البنوك الإسلامية في الجزائر**

بالنسبة للجزائر فإن المصيرفة الإسلامية كانت مقتصرة على خدمات بنك البركة الجزائري، ثم بعد ذلك وبسنوات طويلة تم تسجيل بنك جديد وهو بنك السلام وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

**أولا- بنك البركة:** أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص) تم إنشائه في 20/05/1991 برأس مال 50 مليون دينار جزائري، وبدأ بمزاولة نشاطاته فعليا خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين في رأس ماله فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، وعند صدور الأمر 03/11 أصبح لبنك البركة الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات مع حرصه على أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن القول أن بنك البركة هو بنك إسلامي بامتياز يحترم كل شروط وإجراءات ممارسة الصيرفة الإسلامية، فمن خلال الاطلاع على موقع البركة نجده يعتمد على المصرفية الإسلامية كأحد أهم أسس البنك، حيث يتضمن الموقع تحت بند الصيرفة الإسلامية الإشارة إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة الجزائري، وهم نخبة من المختصين في مجال العلوم الإسلامية.

**ثانيا- بنك السلام:** بنك السلام الجزائر، هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية جاء كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل وفقا لاستراتيجية واضحة تتماشى في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

يمكن تلخيص الوضعية المالية للأداء العام لبنك البركو وبنك السلام من خلال القوائم المالية للميزانية السنوية، حيث تظهر البيانات الأرقام المبينة في الجدول الموالي:

**الجدول (01): ملخص الوضعية المالية لمصرف السلام وبنك البركة الوحدة: مليون دج**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **مجموع الأصول** | **حقوق المساهمين** | **التمويلات المباشرة** | **ودائع عملاء** | **الناتج الصافي** |
| **مصرف السلام – الجزائر** | | | | | |
| **2016** | **53104** | **15381** | **29377** | **34512** | **1080** |
| **2017** | **85775** | **16563** | **45454** | **64261** | **1181** |
| **2018** | **110109** | **17305** | **75340** | **85431** | **2418** |
| **2019** | **131019** | **19012** | **95583** | **103792** | **4007** |
| **بنك البركة الجزائري** | | | | | |
| **2016** | **210344** | **24312** | **110711** | **170137** | **3984** |
| **2017** | **248633** | **24546** | **139677** | **207891** | **3548** |
| **2018** | **270996** | **27429** | **156460** | **223995** | **5167** |
| **2019** | **261568** | **30704** | **154600** | **213500** | **6333** |

**المصدر: تقارير النشاط السنوي للفترة 2016 – 2019**

يتبين من خلال الأرقام أن مصرف السلام الجزائر قد حقق نتائج مبهرة خاصة سنة 2019 أين حقق المصرف قفزة نوعية في مسيرته مقارنة بالسنوات الماضية، والتي تميزت بالأداء الجيد والنمو الشامل لجميع مسارات ومجالات العمل المصرفي وتكللت بالنتائج الإيجابية، حيث حقق نجاحا ملحوظا على صعيد توطيد مكانته ومعززا حضوره وتواجده في السوق المصرفي، بينما تظهر بيانات الجدول أن بنك البركة يسير بخطى ثابتة من سنة لأخرى، محققا نتائج مالية متوسطة مقارنة بمصرف السلام بالرغم من أنه يسبق مصرف السلام بعقدين من التأسيس.

**2.1. النوافذ أو الشبابيك الإسلامية**

إن الشبابيك المصرفية الإسلامية تعد أسلوبا تبنته البنوك الجزائرية لولوج ميدان المصرفية الإسلامية في إطار أحكام النظام 20-02، والذي يندرج ضمن إنشاء نوافذ إسلامية داخل فروع ووكالات البنوك التقليدية، حيث تنص المادة 17 من النظام 20 على أن شباك المصرفية الإسلامية مستقل ماليا عن الهياكل الاخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك المصرفية الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، والهدف من هذا الفصل أن يسمح بجمع البيانات المخصصة لنشاط المصرفية الإسلامية وكذلك الاستقلال المالي لها عن باقي أعمال البنك بما في ذلك حسابات الزبائن.(المادة 17 و18 من النظام 20/02)

**2. شروط ممارسة نشاط المصرفية الإسلامية في الجزائر**

في النظام 20/02، تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. (المادة 02 من النظام 20/02)

**و**يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية أن تحوز، على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.

تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية :المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة، السلم، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار (المادة 03 من النظام 20/02)

وحتى تتمكن البنوك من تقديم المنتجات السابقة لابد لها من أن تمتثل للشروط التالية:

- تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية، المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر؛

- قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

**-** في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة؛

- تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص و في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. (المواد 13-15 من النظام 20/02)

- يجب أن تكون حسابات زبائن (شباك الصيرفة الإسلامية) مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن؛

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم؛

- كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، كما يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن (شباك الصيرفة الإسلامية) ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها (شباك الصيرفة الإسلامية) في التمويلات التي يقوم بها. (المواد 16-19 من النظام 20-02)

**3. مدى انتشار وتطور المصرفية الإسلامية في الجزائر**

**1.3. الحصة السوقية للمصرفية الإسلامية في الجزائر**

منذ 2020 والدولة الجزائرية تسعى لتفعيل قطاع الصيرفة الإسلامية للمساهمة في احتواء السوق الموازية، وبحثا عن مصادر تمويل بنكية جديدة لتعزيز موارد الخزينة العمومية، في ظل تراجع أسعار النفط، إضافة إلى آثار الانكماش الاقتصادي لجائحة كورونا.

وفي غضون 30 شهرا فقط، أظهرت النتائج حصيلة إيجابية، حيث بلغت قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة 500 مليار دينار جزائري، (3.7 مليارات دولار) منذ إطلاقها في أفريل 2020 إلى نهاية أوت 2022 (<https://www.aljazeera.net/ebusiness> 18 /11/2023(

وتغطي هذه الحصيلة نشاط 6 بنوك عمومية وبنوك خاصة ومصارف متخصصة في الخدمات الإسلامية، عبر503 نوافذ إسلامية و64 وكالة مخصصة حصريا للمعاملات المالية الشرعية، بأكثر من 600 ألف حساب بنكي، وقد كشف بنك الجزائر عن تلقيه 20 طلبا جديدا من 11 بنكا (الرقم مرشح للارتفاع) للترخيص بعرض المنتجات المالية الإسلامية. ( https://www.aljazeera.net/ebusiness)

إن فتح النوافذ الإسلامية فرضتها ظروف اقتصادية متعلقة بعسر حركية الأموال في الجزائر، الناتج عن طبيعة النظام المصرفي، وتسرب الأموال خارج الجهاز البنكي للسوق الموازية، وما صاحب ذلك من مشاكل توفر السيولة.

وحسب تصريح أحمد شريفي، أستاذ الاقتصاد بجامعة "الجزائر 3″، فإن المنتجات الإسلامية تمكنت من الاستحواذ على 16% من الحصة السوقية، والمتمثلة في المرابحة العقارية، والمرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات والإيجار المنتهي بالتمليك، وهي معاملات توفرها مختلف البنوك الجزائرية العمومية منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

غير أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال فتية، وتحتاج إلى تطوير بيئتها التشريعية على مستوى قانون القرض والنقد، فيما يتعلق بالاحتياطي الإلزامي المدر للفائدة، وإلزام شركات التأمين بدفع أقساط احتياطية بفائدة، وكذا القانون التجاري وقانون الضرائب ( https://www.aljazeera.net/ebusiness)

**2.3. أهداف المصرفية الإسلامية في الجزائر**

تتمثل أهم أهداف الاعتماد على المصرفية الإسلامية في الجزائر في:

**- الامتصاص التدريجي للسوق الموازية:** إن حجم المدخرات المالية المحققة في النوافذ والمصارف الإسلامية والمتراكمة خلال ثلاث سنوات، تعكس أثرها الإيجابي، من خلال الامتصاص التدريجي للأموال النقدية الموظفة في السوق الموازية. حيث تشير تقديرات حجم الأموال خارج الجهاز المصرفي، إلى تداول 70 مليار دولار، مما يشكل 42.93% من حجم إجمالي الناتج المحلي لسنة 2021.

ومع اعتماد فروع مصارف إسلامية متخصصة بوتيرة تصاعدية، يتوقع تزايد للمدخرات المالية من خارج الجهاز المصرفي إلى حسابات المنتجات المصرفية الإسلامية، فقدرة النوافذ والمصارف الإسلامية على حسن توظيف المدخرات، وتحدي منافسة المنتجات البنكية التقليدية، لا سيما ما تعلق بهوامش الأرباح على تمويلات البيوع المختلفة، والإجارة التشغيلية والمنتهية بالتمليك، تشجع على وضع المدخرين وتوظيف اموالهم بالصيغ الإسلامية خاصة في حسابات الاستثمار.

وحتى يظهر الأثر الاقتصادي الإيجابي في المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري الناتج عن فعالية وكفاءة منتجات الصيرفة الإسلامية، فإن الجهاز المصرفي الجزائري يحتاج إلى عصرنة أكثر وفق مفاهيم الشمول المالي، مع ضرورة اعتماد جودة الخدمات الشاملة، وصولا إلى آليات للدفع الإلكتروني عبر الموزعات والمنصات الرقمية، وإلا ستكون نهاية منتجات الصيرفة الإسلامية كمنتجات الصيرفة التقليدية؛

**- استقطاب الزبائن:** إن دور المصارف الإسلامية يتعزز من خلال بيئة مالية متجانسة للتمويل الإسلامي، يرافقها التأمين التكافلي (الإسلامي) للتوسع في منح التمويلات وإقبال الزبائن الذين يرفضون التعامل مع التأمين التجاري، وسوق مالي (بورصة) للصكوك الإسلامية، مع تفعيل الدور المؤسسي للأوقاف والزكاة.

وبهذا الصدد، صدر المرسوم التنفيذي بتاريخ 23 فبراير/شباط 2021 يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي بالجزائر، وفي ضوئه اعتمدت وزارة المالية شركتين عموميتين لأول مرة، بينما بلغ عدد شركات التأمين التقليدي بالجزائر 26 شركة تقليدية عامة وخاصة، يستحوذ فيها القطاع العمومي على 74%.

وبخصوص "بورصة الجزائر" فيرى أنها لا تؤدي دورها التمويلي غير المباشر للنشاط الاقتصادي، لأسباب تتعلق بالنظام المالي، لا سيما الجبائي والضريبي، وأخرى تتصل بحوكمة المؤسسات والشفافية في إعداد القوائم المالية، إلا أن اعتماد الصكوك وتوسعها يمكن أن يحرك عمليات الاكتتاب والتداول لصكوك المصارف المالية الإسلامية ( https://www.aljazeera.net/ebusiness).

**4. مساهمة بنك البركة في توفير التمويل للمشاريع المصغرة والناشئة**

**1.4. التطورات التي عرفها بنك البركة الجزائري**

يمكن تلخيص أهم المحطات التي مر بها بنك البركة الجزائري فيما يلي:

* 1991 إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر "بنك البركة الجزائري" برأس مال مختلط (أي بي جي، بدر) يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري؛
* سبتمبر 1991، بداية نشاط بنك البركة الجزائري؛
* 1999 بنك البركة الجزائري يساهم في تأسيس شركة التأمين "البركة والأمان"؛
* 2000 بنك البركة الجزائري يحتل المرتبة الأولى بين البنوك الجزائرية ذات رأس المال الخاص؛
* 2002 توسيع محفظة عملاء بنك البركة الجزائري من خلال استهداف المهنيين والأفراد على وجه الخصوص؛
* 2003 إنشاء شركة تطوير عقاري "دار البركة" برأس مال 1,550,000,000 دينار جزائري؛
* 2006 زيادة رأس مال بنك البركة الجزائري إلى 2.5 مليار دينار جزائري؛
* 2009 ثاني زيادة رأسمالية لبنك البركة الجزائري إلى 10 مليارات دينار جزائري؛
* 2015 إنشاء معهد "ايرفي"I للبحوث والتدريب المصرفي الإسلامي؛
* 2015 إنشاء شركة خبرة عقارية "ساتيك إيمو" برأس مال 15,000,000 دينار جزائري؛
* 2017 ثالث زيادة رأسمالية لبنك البركة الجزائري إلى 15 مليار دينار جزائري؛
* 2018 يتميز بنك البركة الجزائري كأفضل بنك إسلامي من قبل جلوبال فاينانس للعام السادس على التوالي؛
* 2018 صنف بنك البركة الجزائري على منصة التتويج لأفضل وحدات مجموعة البركة من حيث الربحية؛
* 2020 رابع زيادة في رأسمال بنك البركة الجزائري إلى 20 مليار دينار جزائري؛
* يوليو 2023، تعيين السيد بن فيليسي بدر الدين مديرا عاما لبنك البركة الجزائري، خلفا للسيد محمد صديق حفيظ؛
* يوليو 2023 الحصول على الاعتماد لكلية الدراسات العليا للتكنولوجيا وإطلاق التسجيلات للعام الدراسي (2023/2024) https://www.albaraka-bank.dz18/11/2023.

ما يمكن تسجيله كملاحظات على التطورات التي عرفها بنك البركة الجزائري هي أن البنك عرف عدة زيادات في رأس المال (لأربع مرات) مما يشير إلى نجاح هذا البنك من تأسيسه، وكذلك قدرته على توسيع نطاق تعاملاته من خلال زيادة عدد المتعاملين معه، اهتمامات بنك البركة لم تعد محصورة في المرابحة فقط والدليل استثماره في مجال التأمين وفي إنشاء كلية للدراسات العليا.

**2.4. أنواع وحجم صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013/2016**

 في الجدول الموالي حجم صيغ التمويل التي يقدمها بنك البركة الجزائري:

**الجدول (01): أنواع وحجم صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013/2016**

**الوحدة: مليون دج**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **2013** | | **2014** | | **2015** | | **2016** | |
| **المرابحة** | **32148** | **22.35%** | **18302** | **6.48%** | **177992** | **8.16%** | **25595** | **9.01%** |
| **المشاركة** | **166** | **0.11%** | **222** | **0.07%** | **418** | **0.18%** | **2480** | **0.84%** |
| **السلم** | **24317** | **16.90%** | **31183** | **11.05%** | **28000** | **12.70%** | **39339** | **13.84%** |
| **الاستصناع** | **3635** | **2.52%** | **2472** | **0.87%** | **3020** | **1.37%** | **3123** | **1.10%** |
| **الاعتماد الايجاري** | **83539** | **58.09%** | **115074** | **40.76%** | **170951** | **77.75%** | **213513** | **75.16%** |
| **المجموع** | **143805** | **100%** | **282327** | **100%** | **220381** | **100%** | **284050** | **100%** |

**المصدر: دغنوش العطرة، التمويل الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري (بنك البركة الإسلامي بين الواقع والمأمول)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2017، ص654**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب الصيغ التي يعتمد عليها بنك البركة هي الصيغ القائمة على المداينات حيث تتصدر صيغة الاعتماد الايجاري المرتبة الأولى، ثم صيغة المرابحة والسلم، وتحتل صيغة المشاركة المرتبة الأخيرة بنسب ضئيلة جدا رغم أن الأساس في قيام البنوك الإسلامية هو المشاركة، وكذلك رغم أن المشاركة أهم الصيغ المشجعة على الاستثمار**(زبير عياش، بومعزة آمنة، فطيمة الزهراء فنازي، جوان 2020، ص165).**

**3.4. أساليب تمويل بنك البركة للمشاريع المصغرة والناشئة**

عمل بنك البركة على تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة من خلال اتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الألمانية للتعاون التقني GTZ، تحت تسمية البرنامج الجزائري الألماني للتنمية الاقتصادية المستدامة DEVED، والذي يسعى لإتاحة التمويل لتنمية المشاريع المصغرة، من أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية، وبمشاركة كل من شركة FIDES Algérie المختصة في إطلاق ودعم المؤسسات وبرامج التمويل المصغر في البلدان النامية، وبنك البركة الجزائري، أين تم إطلاق هذا البرنامج بولاية غرداية في نهاية سنة 2008، حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية بضمان المتابعة للحرفيين المتحصلين على التمويل **(بعزيز السعيد، مخلوفي طارق، 2019، 131)**

وفيما يلي جدول يوضح الصيغ التي يعتمدها بنك البركة الجزائري في إتاحة التمويل للمشاريع المصغرة:

**الجدول (03): حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة والناشئة لدى بنك البركة**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الصيغة** | **المستفيد والمدة** | **المبلغ** | **الشروط** |
| المشاركة | 12-36 شهر  الحرفيين  والتجار الصغار | بالنسبة للاستغلال: 50.000-300.000دج  بالنسبة للاستثمار: 200.000-1.000.000دج | - تمويل المشاريع القائمة والمدرة للدخل؛  - توفر كل الوثائق التي تثبت الوضعية السليمة تجاه الهيئات الجبائية وغير الجبائية؛  - ألا يتعدى رقم أعمال التجار الصغار ما قيمته 3.000.000دج؛  - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك، كما قد يطلب البنك كفالة شخصية في هذا المجال. |
| القرض الحسن | 3-12 شهر  تمويل النساء  المنظمة في مجموعات | من 10.000-40.000دج | - أن تكون النساء في شكل مجموعات تضامنية؛  - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك  - السن اكثر من 18 سنة؛  - ألا يتجاوز الجخل الشهري الأجر الوطني الأدنى المضمون. |
| المرابحة المصغرة | 10-14 شهر  النساء الماكثات في البيت | 30.000-70.000دج | - أن تتمتع النساء الماكثات في البيوت بسيرة حسنة؛  - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك؛  كما يطلب كفالة شخصية وتضامنية. |

**المصدر: بعزيز السعيد، مخلوفي طارق، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 10، العدد 01، 2019، 131**

ومن جانب آخر فإن بنك البركة الجزائري عمل على توسعة خدماته التمويلية، سواء ما تعلق بتعزيز الصيغ الموجهة لتمويل المشاريع المصغرة، أو ما تعلق بتوسعة نطاقها، ويظهر ذلك في استحداثه لصيغة جديدة سنة 2014 وهي صيغة الإجارة المصغرة، أطلقت في مرحلة تجريبية في منطقة وسط الجزائر، وتوسعة نطاق تمويل المشاريع المصغرة ليشمل جميع انحاء البلاد عبر شبكة فروع البنك (حيث تبلغ فروعه حاليا 33 فرع)، وهو ما يتجلى في اتفاقية الشراكة التي تم إمضاؤها مع منظمة التعاون الإسباني CIDEAL، اين تم الشروع في تمويل النساء الحرفيات في منطقة العاصمة بداية من سنة 2012، بعد أن كان مقتصرا على مدينة غرداية **(بعزيز السعيد، مخلوفي طارق، 2019، 131)**

**تقييم مساهمة بنك البركة في تمويل المشاريع المصغرة والناشئة**

عرفت انطلاقة البرنامج تمويل 50 مشروع في سنة 2009 في مدينة غرداية في شكل قروض حسنة، ليصل هذا العدد إلى 1000 قرض حسن لتمويل النساء الماكثات في المنازل، إضافة إلى 130 مشروع اقتصادي على أساس التمويل بالمشاركة في سنة 2012، وفيما يخص التمويل بصيغة المرابحة المصغرة فتشير الإحصائيات إلى أنه قد تم تمويل حوالي 125 إمرأة لها مشروعات اقتصادية وذلك لغاية نهاية شهر نوفمبر 2013(شعلاني محمد زكرياء، عيسى محمد، 2021/2022، ص99)، وفيما يلي جدول يبين حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012/2014:

**الجدول (04): حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة والناشئة لدى بنك البركة**

**الوحدة: مليون دج**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **نوع التمويل/السنوات** | **2012** | **2013** | **2014** |
| **التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة** | **8.8** | **20** | **13** |
| **التمويل الإجمالي** | **57891** | **63354** | **80627** |
| **نسبة التمويل الإسلامي المصغر إلى إجمالي التمويل** | **0.015%** | **0.031%** | **0.016%** |

**المصدر: شعلاني محمد زكرياء، عيسى محمد، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية لدعم ونمو المؤسسات الناشئة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت،2021/2022، ص100**

**5. متطلبات نجاح المصرفية الإسلامية في الجزائر:**

لنجاح المصرفية الإسلامية في الجزائر لابد من توفير شروط تتعلق بصيغ التمويل وهي:

- إنشاء **بنك التمويل التشاركي:** لابد من إنشاء "بنك التمويل التشاركي"، المبني على صيغ التمويل الإسلامي المتخصص، خاصة صيغ تمويل الاستثمار، على غرار المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك أو المضاربة المتناقصة، بالإضافة للإجارة الإسلامية التي تسمح بتمويل اقتناء التجهيزات والعقارات الصناعية والإدارية العامرة عبر الإيجار المنتهي بالتمليك، حتى يتم دعم صيغ التمويل الغسلامية الأخرى في الجزائر كذلك فإن الصكوك الإسلامية تعد حلا فعالا للمشاريع الكبرى، مثل صكوك المشاركة طويلة الأجل والاستصناع والإجارة التشغيلية، وكلها تصلح لتمويلات مشاريع الطاقات المتجددة والمناطق الحرة والمطارات والطرق السريعة وغيرها.

- **الاعتماد على صيغ التمويل الفلاحي:** خاصة أن الحكومة تتجه نحو دعم واسع لمشاريع القطاع، حيث يمكن اعتماد صيغة المزارعة التي تخص زراعات القمح والشعير والذرة، وكل ما ليس له أصل ثابت في الأرض، مع اعتماد صيغة المغارسة في تمويل غرس الأشجار المثمرة وتوسيع مساحاتها، في ظل توجه السلطات نحو دعم غرس أشجار الزيتون.

- **إقرار صيغ تمويل التجارة المحلية والدولية**: من خلال صيغتي المرابحة والسلم، لتسهيل تموين الاقتصاد الوطني بحاجاته من المواد ذات الاستهلاكات الوسيطية، مثل قطع الغيار والمنتجات الأولية أو النهائية.

ولكي تنجح تلك الآليات لابد من توفير المناخ الملائم لعمل البنوك والنوافذ الإسلامية من خلال:

- تمكين الصيرفة الإسلامية بشكل عام في الجزائر من الامتيازات نفسها المقدمة لنظريتها الكلاسيكية، على غرار المعدلات المدعومة من الدولة، لتكون هوامش الربح أيضا مدعومة؛

- وضع قانون خاص بعمل البنوك والنوافذ الإسلامية يكون مستقلا عن البنوك التقليدية لأن مبادئ العمل تختلف؛

- وضع نسب للسيولة توافق عمل البنوك والنوافذ الإسلامية.

**الخاتمة:**

يعد التمويل الإسلامي من البدائل المتاحة والتي تلقى قبولا عاما كبيرا في الدول الإسلامية، فعند مطابقته لأحكام الشريعة الإسلامية سيعمل على امتصاص السيولة الفائضة والتي يتم اكتنازها بدل توظيفها في النظام النقدي والمالي، لهذا كانت هذه الدراسة لإبراز دور البنوك الإسلامية في توفير التمويل للأعوان الاقتصاديين وخاصة المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة، ولقد مكنتنا هذه الدراسة من استخلاص أن:

- مساهمة المصرفية الإسلامية في الجزائر في توفير التمويل تبقى محدودة فهي تقتصر على الصيغ المضمونة الربحية؛

-لا تراعي أشكال التمويل الإسلامية الفرص للمؤسسات للنمو والاتساع، ورغم ذلك فإن النتائج المحققة في مجال جذب الأموال تشير إلى ايجابيتها فلقد ساهمت المصرفية الإسلامية من تخفيض السيولة الموجهة إلى الاقتصاد غير الرسمي؛

- بالنسبة لبنك البركة فلقد عمل على تمويل الاقتصاد الوطني من خلال مشاركته في تمويل مشاريع المؤسسات المصغرة والناشئة ولكن بالاعتماد على صيغ المداينة؛

- لهذا فإن دور بنك البركة الإسلامي يبقى محدودا في تمويل الاستثمار فالمشاركة هي الأصل في التمويل الإسلامي وهي التي تشكل الدافع الحقيقي لبعث الاستثمار.

ومن النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح:

- فتح المجال أمام البنوك الإسلامية الأخرى لولوج السوق البنكي الجزائري، لزيادة المنافسة وتحسين الخدمات المقدمة؛

- تنويع الخدمات المقدمة للزبائن والتي تعتمد على مبدأ المشاركة للتشجيع على الاستثمار؛

- توفير أساليب للرقابة على التمويل الممنوح وترشيد التمويل؛

- وضع إطار تشريعي وقانوني خاص بالبنوك الإسلامية مستقل عن البنوك الربوية لأنها لا تعتمد على نفس المبادئ وبالتالي من الظلم إخضاعها لنفس الأحكام؛

- الاعتماد على الإعلام والاتصال للتعريف بالخدمات المقدمة من طرف البنوك والنوافذ الإسلامية.

**المراجع:**

**- النظام 20/02 الخاص بالمصرفية الإسلامية**

**- بعزيز السعيد، مخلوفي طارق، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 10، العدد 01، 2019**

**- تقارير النشاط السنوي لبنك البركة الجزائري وبنك السلام للسنوات 2016-2019**

**- دغنوش العطرة، التمويل الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري (بنك البركة الإسلامي بين الواقع والمأمول)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2017، ص654**

**- زبير عياش، بومعزة آمنة، فطيمة الزهراء فنازي، تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، جوان 2020**

**- شعلاني محمد زكرياء، عيسى محمد، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية لدعم ونمو المؤسسات الناشئة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت،2021/2022**

- <https://www.aljazeera.net/ebusiness>

**-** <https://www.albaraka-bank.dz>